13- تحسين مناخ الاستثمار والترويج له كمدخل لجذب التدفقات المالية الخاصة

تعريف مناخ الاستثمار

يشمل تعبير "مناخ الاستثمار" مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية والتي تتكون مما يلي:

- الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- طبيعة السوق وآلياته،
- أطر البنية التحتية،
- تكلفة عناصر الإنتاج،
- الأوضاع القانونية،
- الإجراءات التنظيمية والإدارية،
- خصائص الدولة الجغرافية والسكانية.

العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار

- **العوامل الخارجية:** مثل: الموقع الجغرافي، الثروة الطبيعية للدولة ومناخه، عدد سكانه الذي يحدد حجم السوق فيه، الذوق الاستهلاكي المحلي، وهذه عوامل يصعب السيطرة عليها مباشرة.
- **العوامل الداخلية:** هنالك مجموعة من العوامل الداخلية مثل: السياسات الحكومية، والإجراءات التنظيمية، ويمكن التحكم بها من خلال التزام الدولة بتبني أفضل الممارسات، وتعميق المشاركة في صياغة السياسات، وبناء الإجماع الداخلي، والعمل على توسيع نطاق الفائدة المتوخاة من تحسين مناخ الاستثمار لتصل إلى كافة الفئات لإقامة مجتمع أكثر إنتاجية وازدهارا.

المعوقات المؤثرة على مناخ الاستثمار

- تعقيد الإجراءات،
- تعدد التشريعات الناظمة للاستثمار.
- عدم استقرار التشريعات الاستثمارية
- غموض السياسات.
- عشوائية تطبيق اللوائح التنفيذية،
- ضعف حقوق الملكية الخاصة والفكرية،
- الفساد.
- الإخلال بتنفيذ العقود.

السياسات ذات العلاقة بالسياسة الاستثمارية

- السياسة الاستثمارية الكلية (السياسة الترويجية ، خدمات المستثمرين، القطاعات ذات الاولوية، قوانين تشجيع الاستثمار الاستثمار) .
- السياسية المالية (تحديد حجم التسهيلات الضريبية والاعفاءات الجمركية) .
- السياسة النقدية (تحديد سعر الفائدة على قروض الاستثمار، تنمية القطاع المالي والمصرفي) .
- السياسة التجارية (تحرير التجارة ، دعم التنافسية، تنمية الصادرات،) .
- السياسات التي تدعم الأداء الرشيد للشركات وحوكمة الشركات.
- سياسات تنمية الموارد البشرية.
- تطوير البنية التحتية.

لإنجاح السياسة الاستثمارية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- تشجيع النمو في المناطق النائية والأقل حظا (سياسة التنمية المتوازنة) .
- مراعاة التناغم والتنسيق ما بين السياسة الاستثمارية وبقية السياسات الاقتصادية (Coherent One Package Policy)، بحيث لا تتضارب هذه السياسات مع بعضها البعض.
- التنبه إلى الالتزام بالواقعية والتدرج والأولوية في تنمية القطاعات الاقتصادية التي تحقق التنمية المستدامة والازدهار.
- مراعاة عدم تعدد التشريعات الناظمة للاستثمار والأطر المؤسسية المعنية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية والتركيز على القطاع ذات الميزة النسبية والتنافسية في الدولة.
- الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لانها قاطرة النمو وزيادة الدخل وخلق الوظائف.

دليل ممارسة الأعمال كمؤشر لجودة بيئة الاستثمار :

– (world bank & IFC : Doing Business)

- يقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، منذ عشر سنوات بإصدار تقرير سنوي حول ممارسة الأعمال.
- ويقوم هذا الإصدار كما يشير عنوانه مباشرة إلى قياس كافة الإجراءات والممارسات التي تقود إلى تيسير أو عدم تيسير سهولة ممارسة الأعمال ونشاط القطاع الخاص في دول العالم، ويقوم على ترتيب الدول من الأفضل والأكثر تيسيرا للأعمال إلى الأقل والأكثر تعقيدا في ممارسة الأعمال.

Doing Business دليل ممارسة الأعمال

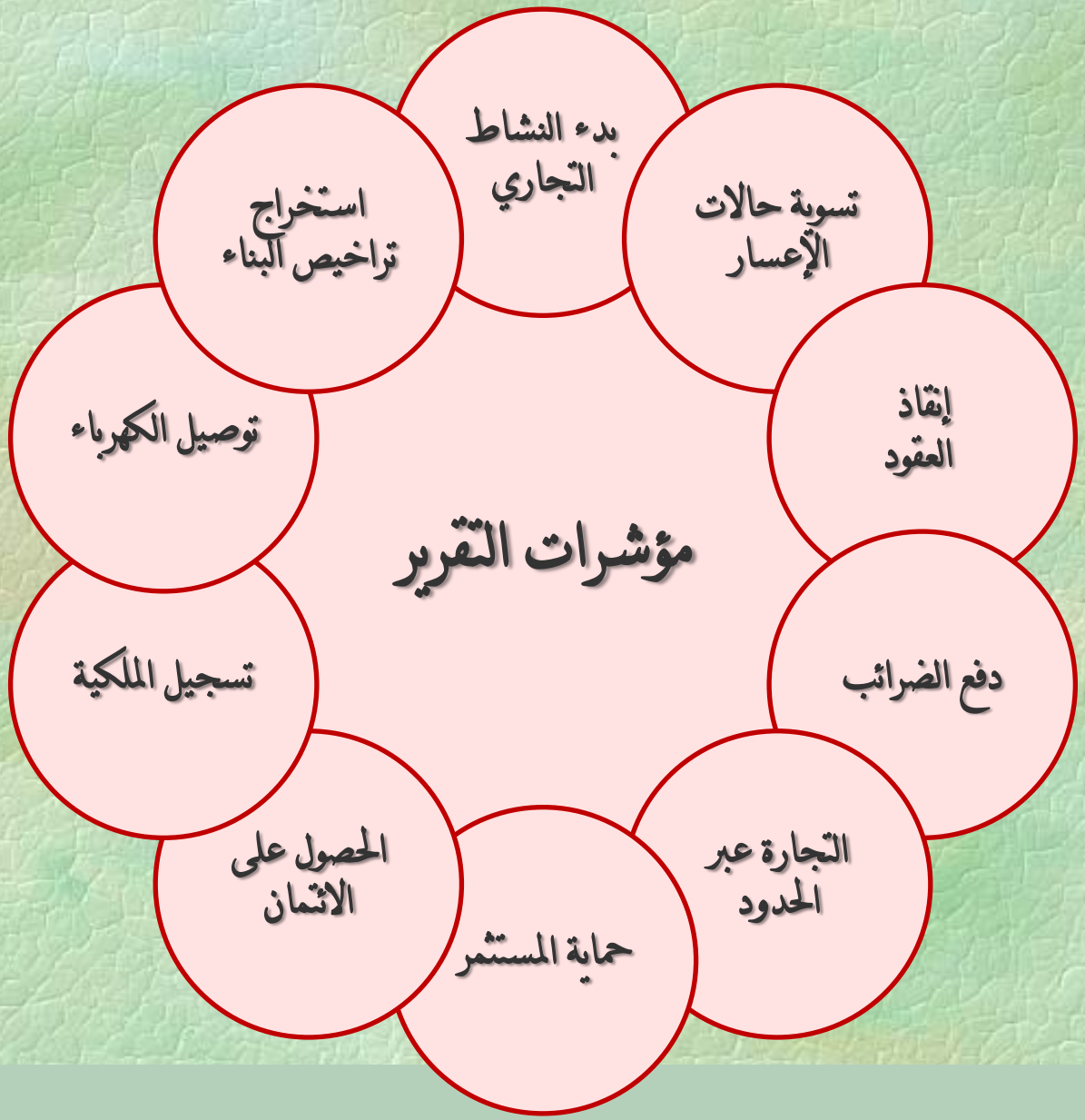

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (المؤشر العام للتقرير)					
الترتيب حسب تقرير 2014	الدولة	2014	2013	2012	2011
1	الإمارات	23	26	33	35
2	السعودية	26	22	12	10
3	البحرين	46	42	38	33
4	عمان	47	47	49	53
5	قطر	48	40	36	38
6	تونس	51	50	46	40
7	المغرب	87	97	94	115
8	الكويت	104	82	67	71
9	لبنان	111	115	104	103
10	الأردن	119	106	96	95
11	مصر	128	109	110	108
12	اليمن	133	118	99	94
13	فلسطين	138	135	131	126
14	السودان	149	143	135	135
15	العراق	151	165	164	159
16	الجزائر	153	152	148	143
17	جيبوتي	160	171	170	167
18	سوريا	165	144	134	136
19	موريتانيا	173	167	159	162
20	ليبيا	187	188	–	–
Source: The World bank, Doing Business, 2014.					

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر البدء بالنشاط التجاري

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد	الحد الأدنى المدفوع من راس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)
1	الإمارات	37	6	8	6.4	0
2	المغرب	39	5	11	9.5	0
3	مصر	50	7	8	9.7	0
4	تونس	70	10	11	4.7	0
5	عمان	77	5	8	2.4	209.8
6	السعودية	84	9	20.5	5	0
7	البحرين	99	7	9	0.9	226.6
8	قطر	112	8	8.5	5.1	62
9	اليمن	114	6	40	66.1	0
10	الأردن	117	7	12	22	0
11	لبنان	120	5	9	76.5	34.7
12	جيبوتي	127	9	17	184.7	0
13	السودان	131	10	36	20.7	0
14	سوريا	135	7	13	12.5	221.6
15	فلسطين	143	9	45	85.5	0
16	الكويت	152	12	32	1.1	77.9
17	الجزائر	164	14	25	12.4	28.6
18	العراق	169	10	29	39.3	13.1
19	ليبيا	171	10	35	19.1	31
20	موريتانيا	173	9	19	46.1	314.4
نيوزلندا		1	1	0.5	0.3	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		-	8	19.8	28.9	45.4

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال-مؤشر استخراج تراخيص البناء

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد
1	البحرين	4	12	60	9.3
2	الإمارات	5	12	44	12
3	السعودية	17	12	102	24.5
4	العراق	20	10	139	17.2
5	قطر	23	17	62.5	1.1
6	عمان	69	13	174	35.3
7	المغرب	83	15	97	218.2
8	اليمن	101	14	186	48.2
9	الأردن	111	17	70	499.5
10	تونس	122	19	94	255.6
11	موريتانيا	123	16	82	2681
12	فلسطين	131	18	87	1033.9
13	الكويت	133	24	130	99.2
14	الجزائر	147	19	241	60.1
15	مصر	149	21	179	108
16	جيبوتي	157	15	167	1949.2
17	السودان	167	15	270	248.8
18	لبنان	167	20	246	352.5
19	سوريا	189	–	–	–
20	ليبيا	189	–	–	–
هونج كونج		1	6	71	15.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	16	145.7	283.3

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال–مؤشر الحصول على الكهرباء

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد
1	الإمارات	4	3	35	21.9
2	السعودية	15	4	61	31.1
3	قطر	27	4	90	4
4	العراق	39	5	47	238.1
5	الأردن	41	5	47	276.3
6	لبنان	51	5	75	98
7	البحرين	52	5	90	55.5
8	تونس	55	4	65	811.9
9	عمان	58	6	62	49.7
10	الكويت	59	7	42	44.7
11	ليبيا	68	4	118	378.3
12	سوريا	82	5	71	652.8
13	فلسطين	87	5	63	1472.2
14	المغرب	97	5	62	2476.3
15	مصر	105	7	54	337.4
16	السودان	113	5	70	3435.1
17	اليمن	116	4	110	3604
18	موريتانيا	124	5	75	7404.2
19	جيبوتي	144	4	180	7487
20	الجزائر	148	5	180	1562.9
أيسلندا		1	4	22	14.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	5	86	1038

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال–تسجيل الممتلكات

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من قيمة العقار
1	الإمارات	4	2	6	0.4
2	السعودية	14	5	8	0
3	عمان	21	2	16	3
4	البحرين	32	2	31	2.7
5	السودان	41	6	9	2.8
6	قطر	43	7	13	0.3
7	اليمن	61	6	19	3.8
8	موريتانيا	67	4	49	4.7
9	تونس	72	4	39	6.1
10	سوريا	82	4	19	27.8
11	الكويت	90	8	47	0.5
12	الاردن	104	7	21	7.5
13	مصر	105	8	63	0.7
14	العراق	108	5	51	8.2
15	لبنان	112	8	25	5.9
16	فلسطين	122	8	56	3
17	جيبوتي	133	6	39	12.8
18	المغرب	156	8	60	5.9
19	الجزائر	176	10	63	7.1
20	ليبيا	189	–	–	–
جورجيا		1	1	2	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		–	6	33	5.9

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- الحصول على الائتمان

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0- 10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0- 6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
1	السعودية	55	5	6	0	44.3
2	الأمارات	86	4	5	5.8	27
3	عمان	86	4	5	21	0
4	مصر	86	3	6	5.3	19.6
5	تونس	109	3	5	28.8	0
6	المغرب	109	3	5	0	19.6
7	لبنان	109	3	5	19.2	0
8	البحرين	130	3	4	0	26
9	قطر	130	3	4	22.7	0
10	الكويت	130	3	4	0	29
11	الجزائر	130	3	4	2.4	0
12	فلسطين	165	1	4	8.8	0
13	الأردن	170	2	2	2	0
14	اليمن	170	2	2	1	0
15	السودان	170	4	0	0	0
16	موريتانيا	170	1	1.4	0	0
17	العراق	180	3	0	0	0
18	جيبوتي	180	2	1	0.3	0
19	سوريا	180	1	2	7	0
20	ليبيا	186	1	1	0.5	0
ماليزيا		1	10	6	52.9	77.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			3	4	8.3	9.9

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر حماية المستثمرين

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر نطاق الإفصاح (0- 10)	مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0- 10)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (0- 10)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0- 10)
1	السعودية	22	8	8	4	6.7
2	تونس	52	5	7	6	6
3	الكويت	80	4	9	3	5.3
4	فلسطين	80	6	5	5	5.3
5	الامارات	98	6	7	2	5
6	عمان	98	8	5	2	5
7	لبنان	98	9	1	5	5
8	الجزائر	98	5	6	4	5
9	البحرين	115	8	4	2	4.7
10	المغرب	115	6	2	6	4.7
11	سوريا	115	7	5	2	4.7
12	قطر	128	5	6	2	4.3
13	العراق	128	4	5	4	4.3
14	اليمن	138	6	4	2	4
15	مصر	147	5	3	3	3.7
16	موريتانيا	147	6	1	4	3.7
17	السودان	157	0	6	4	3.3
18	الأردن	170	4	4	1	3
19	جيبوتي	182	5	2	0	2.3
20	ليبيا	187	1	1	3	1.7
نيوزلندا		1	10	9	10	9.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			6	5	3	4.5

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر دفع الضرائب

الدولة	الترتيب العالمي	المدفوعات (عدد)	الوقت (عدد الساعات سنويا)	ضريبة الأرباح (%)	الضرائب المتعلقة بالعمال (%)	ضرائب أخرى (%)	إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح (%)
الأمارات	1	4	12	0	14.1	0.8	14.9
قطر	2	4	41	0	11.3	0	11.3
السعودية	3	3	72	2.1	12.4	0	14.5
البحرين	7	13	36	0	13.5	0	13.5
عمان	9	14	68	10	11	0.1	22
الكويت	11	12	98	0	12.4	0	12.4
الأردن	35	25	151	12.8	13.8	2.3	28.9
لبنان	39	19	180	6.1	24.1	0	30.2
تونس	60	8	144	15.4	25.2	21.8	62.4
فلسطين	62	39	170	16.2	0	0.3	16.5
العراق	63	13	312	14.2	13.5	0	27.8
جيبوتي	66	35	82	17.7	17.7	2.4	37.8
المغرب	78	6	232	25.2	22.7	1.7	49.6
السودان	108	42	180	13.8	19.2	3.1	36.1
ليبيا	116	19	889	20.8	10.5	0.3	31.6
سوريا	120	19	336	20	19.3	0.5	39.7
اليمن	129	44	248	20.1	11.3	1.4	32.7
مصر	148	29	392	13.2	25.8	3.6	42.6
الجزائر	174	29	451	6.6	29.6	35.7	71.9
موريتانيا	181	37	696	0	17.6	50.6	68.2
الأمارات	1	4	12	0	14.1	0.8	14.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		18	220	12.4	16.3	3.6	32.3

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر التجارة عبر الحدود

الدولة	الترتيب العالمي	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات التصدير	الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير (أيام)	كلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد (أيام)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
الأمارات	4	3	7	655	5	7	615
تونس	31	4	13	775	6	17	860
المغرب	37	5	11	595	7	16	970
عمان	47	7	10	745	8	9	680
الأردن	57	5	13	825	7	15	1235
جيبوتي	60	5	20	885	5	18	910
قطر	67	5	17	885	7	17	1033
السعودية	69	5	13	1055	7	17	1229
البحرين	81	7	11	955	8	15	995
مصر	83	8	12	625	10	15	790
لبنان	97	4	22	1080	7	30	1365
الكويت	112	7	16	1085	10	19	1250
فلسطين	123	6	23	1360	6	38	1390
اليمن	128	6	29	995	9	25	1490
الجزائر	133	8	17	1270	9	27	1330
ليبيا	143	7	23	1140	9	37	2255
سوريا	147	8	20	1740	9	26	2075
موريتانيا	152	8	31	1640	8	38	1523
السودان	155	7	32	2050	7	46	2900
العراق	179	10	80	3550	10	82	3650
سنغافورة	1	3	6	460	3	4	440
الشرق الأوسط والشمال		6	20	1127	8	24	1360

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر إنفاذ العقود

الدولة	الترتيب العالمي	الوقت (أيام)	التكلفة (%من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات
موريتانيا	75	370	23.2	46
تونس	78	565	21.8	39
المغرب	83	510	25.2	40
اليمن	85	645	26.5	36
فلسطين	88	540	21.2	44
قطر	93	570	21.6	43
الأمارات	100	524	19.5	49
عمان	107	598	13.5	51
الكويت	119	566	18.8	50
البحرين	122	635	14.7	48
لبنان	126	721	30.8	37
السعودية	127	635	27.5	40
الجزائر	129	630	21.9	45
الأردن	133	689	31.2	38
العراق	142	520	28.1	51
ليبيا	150	690	27	43
السودان	154	810	19.8	53
مصر	156	1010	26.2	42
جيبوتي	163	1225	34	40
سوريا	179	872	29.3	55
لوكسمبورغ	1	321	9.7	26
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		658	24.6	44

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال- مؤشر تسوية حالات الإعسار

الدولة	الترتيب العالمي	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من قيمة موجودات إشهار الإفلاس)	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)
البحرين	27	2.5	10	67.4
قطر	36	2.8	22	55.6
تونس	39	1.3	7	52
الجزائر	60	2.5	7	14.7
المغرب	69	1.8	18	38.3
عمان	72	4	4	37.3
السودان	89	2	20	33.2
لبنان	93	3	15	32.4
الكويت	94	4.2	10	32
الامارات	101	3.2	20	29.4
السعودية	106	2.8	22	28.3
الاردن	113	3	20	27.2
سوريا	120	4.1	9	25.7
اليمن	126	3	8	24.4
مصر	146	4.2	22	16.9
جيبوتي	147	5	18	16.8
فلسطين	189	–	–	0
العراق	189	–	–	0
ليبيا	189	–	–	0
موريتانيا	189	–	–	0
اليابان	1	0.6	4	92.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		3.2	14	29.4

معايير مؤشر ممارسة الأعمال والممارسات التيسيرية

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات	إتاحة الإجراءات على شبكة الانترنت
	عدم اشتراط حد ادنى لرأس المال
	إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل استخراج تراخيص البناء	تطبيق مجموعة شاملة من قواعد البناء
	استخدام نظام الموافقات على البناء المستندة على تحليل المخاطر
	إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل توصيل الكهرباء	تبسيط الموافقات
	الشفافية في عرض تكلفة التوصيلة وإجراءاتها
	تخفيض العبء المالي لوديعة التأمين على التوصيلات الجديدة
	ضمان سلامة التوصيلات الداخلية

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل تسجيل الملكية	استخدام قاعدة بيانات الكترونية لالتزامات الرهن
	إتاحة معلومات عن المساحة على شبكة الانترنت
	تسريع إجراءات التسجيل
	رسوم ثابتة لنقل الملكية
تسهيل الحصول على الائتمان	الحقوق القانونية
	قوانيين الضمانات المنقولة
	انظمة معلومات الائتمان
	الاحتفاظ بسجل موحد
	المعلومات الائتمانية
	نشر البيانات الخاصة بالقروض التي تقل عن 1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي
	نشر المعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية
	نشر بيانات ائتمانية مأخوذة من تجار التجزئة، أو الدائنين التجاريين أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية

حماية المستثمر	السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المنازعات القانونية – المحاكمات
	تنظيم الموافقات على معاملات الأطراف ذوي العلاقة
	اشتراط الإفصاح التفصيلي
	طلب مراجعة خارجية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة
	السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة قبل المحاكمة
	تحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
تسهيل دفع الضرائب	السماح بالتقدير الذاتي للضرائب
	السماح بتقديم الإقرار والدفع الكترونياً
	فرض ضريبة واحدة لكل وعاء ضريبي
تسهيل التجارة عبر الحدود	السماح بتقديم المستندات وإنجازها الكترونيا
	استخدام عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر
	إنشاء نظام الشباك الواحد

تسهيل انفاذ العقود	إتاحة إطلاع الجمهور على جميع أحكام محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية
	توفير محكمة تجارية مختصة أو دائرة تجارية متخصصة أو قاض لديه معرفة متخصصة
	السماح بتقديم الشكاوى الكترونياً
تيسير تسوية حالات الإعسار	السماح للجان الدائنين بإبداء الرأي في القرارات الخاصة بإجراءات الإعسار
	اشتراط توفر مؤهلات مهنية أو أكاديمية لدى مديري حالات الافلاس بقوة القانون
	تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لأغلبية إجراءات الإعسار
	توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم

معيقات البيئة الاستثمارية في الدول العربية:

عدم الاستقرار السياسي "الداخلي والخارجي":

- في عدد من الدول العربية جراء تداعيات ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، حيث يلاحظ أن هناك تفاوت في مستوى الأمن والاستقرار بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تنعم به عدد من الدول العربية بالأمن بالاستقرار السياسي ما زالت دول أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار فيها وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى دول أخرى حيث يتوفر فيها عنصري الأمن والاستقرار السياسي.

عدم الاستقرار في السياسية الاقتصادية الكلية:

- التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة التي أعقبت ألازمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع معدل البطالة.
- عجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية غير النفطية، بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تفاقم إجمالي الدين العام للدول العربية بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تزايد نسبة وحجم الدين المحلي من إجمالي المديونية "الداخلية والخارجية" والتي تصل إلى حوالي 45% مما يشكل مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص على التمويل خاصة للأغراض الاستثمارية حيث تفضل البنوك إقراض الحكومة على حساب القطاع الخاص نظرا لقلة المخاطر.
- تعتمد مصادر إيرادات الموازنات العامة للجدول العربية بشكل كبير إما على النفط، أو الإيرادات الضريبية.

بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.2	7.1	0.3	4.6	2.7
معدل البطالة (%)	–	–	–	–	16
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار)	128	276.6	30.9–	28.4	134.1
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.2	17.4	2.4–	1.9	7.2
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار)	15–	16.4–	24.6–	31.4–	39.8–
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.5–	4.0–	5.6–	6.5–	7.8–
إجمالي الدين العام العربي (مليار دولار)	–	–	–	447.1	468.5
نسبة إجمالي الدين العام العربي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	–	–	–	47.2	44.0
الدين العام الداخلي للدول العربية (مليار دولار)	–	–	–	274.1	292.4
الدين العام الخارجي للدول العربية (مليار دولار)	–	–	–	173	176.2
إجمالي إيرادات الدول العربية	580.4	854.9	596.2	707	893
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	–	–	133.6	132	142
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	–	–	–	50.2	58.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

التشريعات والأنظمة الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار:

- ما زالت بعض الدول العربية تعاني من بعض المشاكل الإدارية الخاصة بالعملية الاستثمارية والمتمثلة بالبيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وضعف دقة في البيانات والمعلومات، والضعف في التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.
- وتتسم البيئة القانونية والتشريعية بعدم استقرار القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، كما أن هناك تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

وسائل تحسين المناخ والبيئة الاستثمارية في الدول العربي :

- لتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية للدول العربية لا بدمن العمل على الارتقاء بمجموعة من العوامل التي تساهم في تهيئة بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص المحلي، وجاذب للاستثمار الأجنبي، وهذه العوامل كما يلي:

1. مجموعة العوامل البنية الأساسية:
2. مجموعة العوامل القانونية:
3. مجموعة العوامل الاقتصادية والمالية
4. مجموعة العوامل التنظيمية والإجرائية والإدارية

مجموعة العوامل البنية الأساسية:

- تعزيز البنية التحتية في الدول العربية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانىء ومطارات والطاقة والمياه. والتي تعتبر من أهم المتطلبات للمستثمر المحلي والعربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.
- توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع مختلف دول العالم للتغلب على مشكلة ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، و انخفاض مستوى الدخل الفردي بهدف دعم المستثمرين من القطاع الخاص بتسويق منتجاته وخدماته.
- تعزيز قوة أسواق رأس المال في الدول العربية.
- إقامة المناطق الحرة، والاقتصادية تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

مجموعة العوامل القانونية:

- توحيد كافة القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية للحد من مشكلة تشتت المستثمر بين التشريعات الاستثمارية المتعددة في معظم الدول العربية.
- العمل على استقرار وثبات التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر الثقة و الاطمئنان على استثماراته.
- تعزيز الوضوح والشفافية في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وإيجاد لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.
- إعادة النظر بأنظمة الحوافز الاستثمارية بحيث يتم ربط حجم الإعفاء الضريبي والجمركية وغيرها بمدى توفير المشروع لفرص عمل للعمالة الوطنية، وحجم التصدير بحيث كلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي للتشجيع على زيادة الإنتاج مستقبلا.

مجموعة العوامل الاقتصادية والمالية

- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، من خلال إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- السيطرة على أدوات الاقتصاد الكلي من خلال السعي لرفع معدلات النمو اقتصادي، وتقليص العجز في الميزان التجاري، وخفض عجز الموازنة العامة كرقم مطلق ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض المديونية الخارجية والداخلية و توليد فرصة عمل جديدة سنويا لخفض معدلات الفقر والبطالة.
- الحد من التقلبات الاقتصادية مما سبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الوضوح والشفافية للتوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار والحد من تضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية، وذلك لتعزيز ثقة المستثمر في الاقتصاد الوطني.

- توفير وتحديث قواعد البيانات عن الاقتصاد والمناخ الاستثماري التي يحتاجها المستثمر بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل وغيرها .
- العمل على توفير التمويل المحلي اللازم، ووقف مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص فيما يخص بعملية الاقتراض الداخلي، حيث أن البنوك المحلية تفضل عادة إقراض الحومة على القطاع الخاص نظرا للضمانات وتقليل المخاطر .
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الموجه للاستثمار في الدول العربية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات .

مجموعة العوامل التنظيمية والإجرائية والإدارية

- توحيد الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية المشرفة على الاستثمار، للحد من تضارب الاختصاصات والصلاحيات فيما بينها وتعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر.
- تعزيز مفهوم الشبك الواحد (النافذة الاستثمارية) لتسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار والسرعة في اتخاذ القرارات وإنجاز المعاملات الاستثمارية و، رفد هيئات تشجيع الاستثمار بكوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة وتمتلك من الصلاحيات ما يمكنها من إنجاز المعاملات الاستثمارية بكفاءة عالية.

أساليب جذب الاستثمارات الخارجية

- لماذا تتنافس الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما الفوائد التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر للقطر كمضيف للاستثمار، وكيف يمكن تعظيم هذه الفوائد؟
- لماذا تحقق بعض الدول فوائد أكثر من غيرها من توطين الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما نوع الاستثمار الذي تسعى الدولة إلى استقطابه؟ والى أي القطاعات؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة للمساعدة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما السياسات الواجب تبنيها لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما الدروس التي يمكن تعلمها من تجارب الدول الأخرى؟

- ما دور المسؤولين والعاملين في أجهزة الترويج للاستثمار؟
- كيف تستطيع هذه الأجهزة الإفادة من تطور النظم الإدارية والتسويقية في وضع الاستراتيجية الترويجية وتحسين أساليب أداء الأعمال لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيفة للاستثمار؟
- ما المتطلبات المستقبلية لإنجاح أنشطة الترويج للاستثمار؟

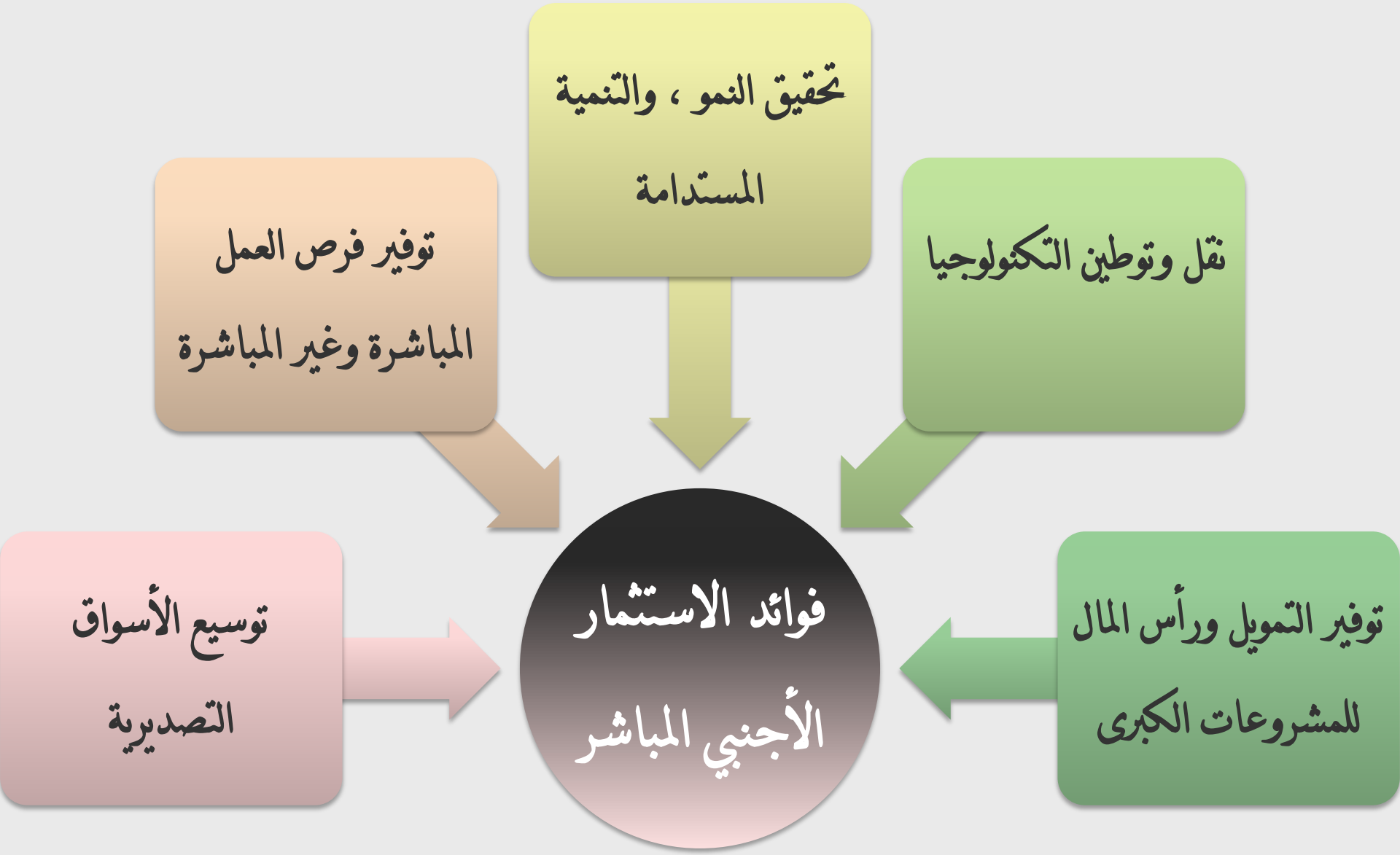
تحقيق النمو ، والتنمية المستدامة
توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة
نقل وتوطين التكنولوجيا
فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر
توسيع الأسواق التصديرية
توفير التمويل ورأس المال للمشروعات الكبرى

العناصر الرئيسية لخطط استقطاب وتحفيز ودعم الإستثمار

ثبات السياسات الاقتصادية

* تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

* تخفيض والسيطرة على:-

- العجز المالي
- التضخم
- العجز في الميزان التجاري

توفير الخدمات الحكومية في المجالات التالية، مثل :-

- الأمن
- التعليم
- الصحة

توفير البنية التحتية:-

- شبكة طرق
- شبكة اتصالات
- كهرباء

تنسيق السياسات في المجالات التالية:-

- الترويج الاعلامي
- خدمات الاستثمار
- المحافظة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحفز الاستثمار المحلي ودعمهما

بناء الاطار العام المؤسسي

دعم استراتيجية الترويج

تنظيم و تحديث :-

قوانين الاستثمار، قوانين الملكية الفكرية والفردية، قوانين المنافسة، قوانين تحرير التجارة ورأس المال، السياسة الضريبية، النظام التعليمي.

تنوع أساليب تشجيع الاستثمار ما بين:

- وجود إطار مؤسسي معني بجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية.
- تأسيس مكاتب خارجية تابعة لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول المستهدفة.
- الاعتماد على السفارات والقنصليات والبعثات التجارية.
- توكيل ممثلين عن هيئات تشجيع الاستثمار في الخارج سواء شركات أو أشخاص.
- الاعتماد على زيارات بعض المسؤولين للخارج وإرسال الوفود من القطاعين العام والخاص الى الدول المستهدفة.

أهمية تفعيل النشاط الخارجي لتشجيع الاستثمار

- تشير البيانات من مصادر عالمية بأن حوالي 47% من هيئات تشجيع الاستثمار في الدول المتقدمة لها مكاتب خارجية، مقابل 23% لمؤسسات الدول النامية.
- 95% من الدول النامية تستخدم السفارات في عمليات ترويج الاستثمار، مقابل 76% من الدول المتقدمة تقوم بهذا الأجراء.

الخطوات الرئيسية لوضع استراتيجية لترويج الاستثمار

تنقسم دوافع وتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على ما يلي:

الاستثمار الباحث عن الموارد

الاستثمار في الموارد الطبيعية (المعادن، المواد الخام، المنتجات الزراعية)

الاستثمار الباحث عن العمالة الماهرة، والأقل كلفة.

الاستثمار الباحث عن الأسواق

الاستثمار المتوجه إلى الأسواق للاستفادة من اتفاقيات تجارة حرة مع دول العالم.

الاستثمار الذي يسعى الى دخول سوق دولة كبيرة بعدد السكان ، والاستفادة من الموارد المحلية.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة

سلاسل العمليات المتكاملة (إقليميا ودوليا) المفضية الى الإنتاج عبر الحدود أو تخصص عمليات الإنتاج.

الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية

عمليات الاستحواذ والتملك والتحالفات لتحقيق الاهداف بعيدة المدى

أولويات السوق المستهدف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

Source: CzechInvest Research - 2,500 manufacturing companies in Western Europe contacted

العوامل التي تؤثر في اتخذا القرار الاستثماري حسب القطاع

قطاع الصناعات التحويلية الثقيلة

بالغة الاهمية

- ❑السياسات الحكومية
- ❑أداء الاقتصاد الكلي
- ❑النفاذ إلى الأسواق

عالية الاهمية

- ❑المخاطر
- ❑النقل البحري
- ❑النقل البري
- ❑الكهرباء
- ❑المياه
- ❑التمويل

معتدلة الاهمية

- ❑حوافز استثمارية
- ❑توفر العمال
- ❑الاراضي
- ❑المباني

متدنية الاهمية

النقل الجوي

قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة

بالغة الاهمية

- السياسات الحكومية
- أداء الاقتصاد الكلي
- النفاذ إلى الأسواق

عالية الاهمية

- توفر العمال
- النقل البحري
- النقل الجوي
- الكهرباء
- التمويل

معتدلة الاهمية

- المخاطر الدولية
- حوافز استثمارية
- توفر العمال
- الاراضي
- المباني

متدنية الاهمية

المياه

قطاع الخدمات المهنية

بالغة الاهمية

- السياسات الحكومية
- أداء الاقتصاد الكلي

عالية الاهمية

- توفر العمال
- الاتصالات

معتدلة الاهمية

- المخاطر الدولية
- حوافز استثمارية
- التمويل
- الاراضي والمباني

متدنية الاهمية

النقل الجوي
النقل البري

قطاع السياحة

بالغة الاهمية

- السياسات الحكومية
- أداء الاقتصاد الكلي
- أساليب الترحيب.
- عوامل الجذب السياحي
- شهرة الموقع سياحيا

عالية الاهمية

- المخاطر الدولية
- الموارد البشرية
- النقل الجوي
- النقل البري
- المياه والكهرباء
- الاتصالات
- الاراضي

معتدلة الاهمية

- النقل البحري
- التمويل.

متدنية الاهمية

-

التشريعات الناظمة للاستثمار
والحوافز الاستثمارية
معلومات عن الاقتصاد الكلي:
النمو، التضخم ، المالية العامة،
الموارد الطبيعية :نفط ، غاز،
معادن، أراضي زراعية، . .
معلومات السوق: (الحجم،
متطلبات الاستيراد والتصدير،
النفاذ الى الأسواق العالمية،
المعلومات التي يتطلب على
العاملين في مجال ترويج
الاستثمار معرفتها عن بلدهم
فرص الاستثمار في القطاعات
ذات الأولوية للدولة
البنية التحتية (الأساسية،
التكنولوجية، الصناعية،
التعليمية)

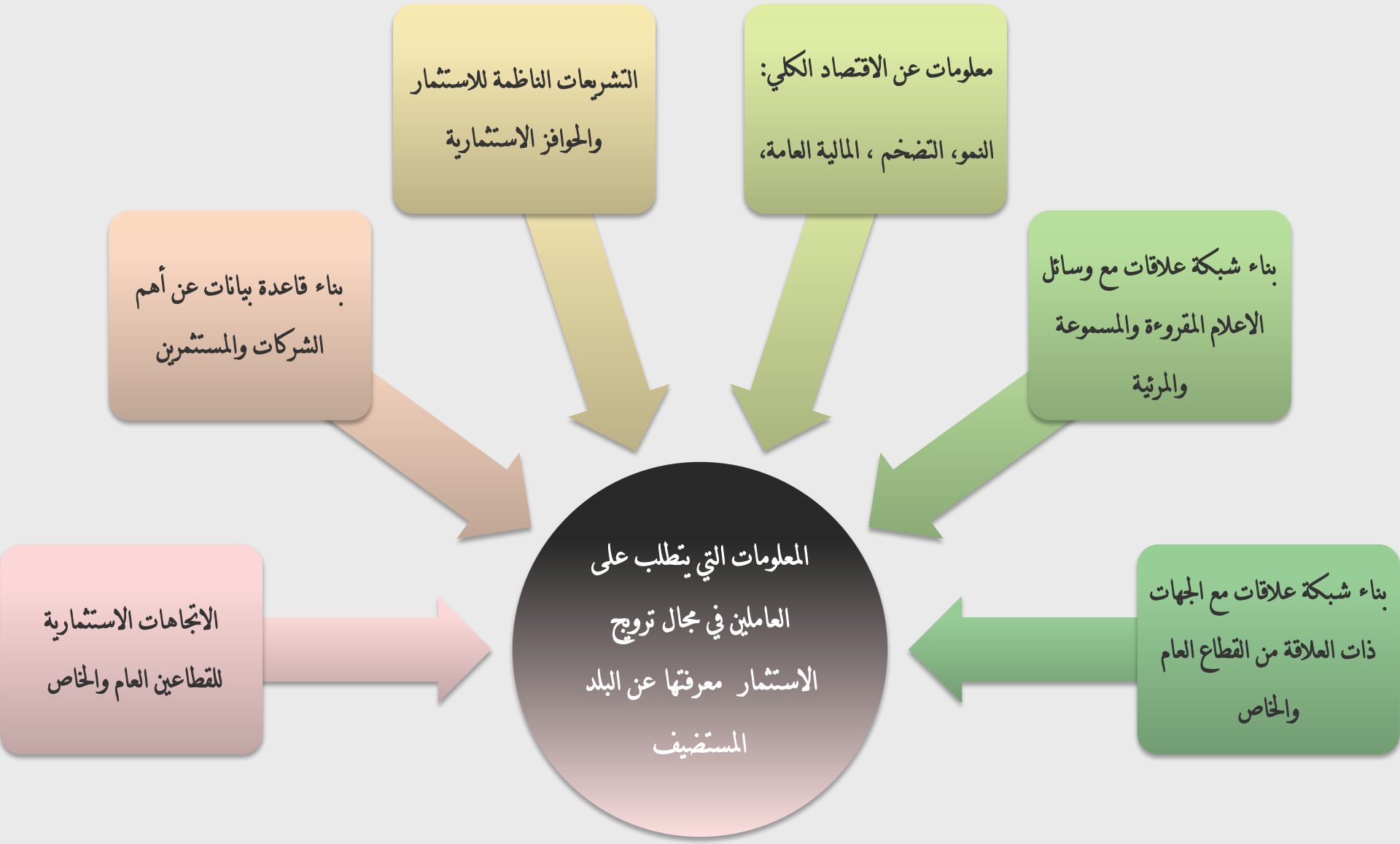
معلومات عن الاقتصاد الكلي:
النمو، التضخم ، المالية العامة،
التشريعات الناظمة للاستثمار
والحوافز الاستثمارية
بناء شبكة علاقات مع وسائل
الاعلام المقروءة والمسموعة
والمرئية
بناء قاعدة بيانات عن أهم
الشركات والمستثمرين
المعلومات التي يتطلب على
العاملين في مجال ترويج
الاستثمار معرفتها عن البلد
المستضيف
بناء شبكة علاقات مع الجهات
ذات العلاقة من القطاع العام
والخاص
الاتجاهات الاستثمارية
للقطاعين العام والخاص

مراحل التعامل مع المستثمر خلال عملية ترويج الاستثمار

ترقية الوعي

- الهدف: تعزيز سمعة الدولة ، ووضعها ضمن قائمة اهتمامات المستثمرين، من خلال عكس استقرار بيئة الاستثمار، والوقع الجغرافي المتميز، وسهولة النفاذ الى الأسواق، والتركيز على ايجابيات القطاعات المستهدفة.

بناء الانطباع

- تحتاج هذه المرحلة الى معلومات أكثر دقة وتفصيلا للقطاعات المستهدفة (البنية التحتية، الحوافز الاستثمارية، الموارد البشرية، السياسات والتشريعات، . . . وغيرها

خلق النية

- في هذه المرحلة ينتهي المستثمر من استكمال التحليل التفصيلي ، ويبدأ بالتفكير جديا بالاستثمار، والشروع بدراسة الجدوى الأولية، هنا يتطلب من الدبلوماسي تكثيف الجهود والزيارات لدفعه لاتخاذ القرار بالاستثمار.

اتخاذ القرار

- مفاوضات مكثفة وجها لوجه ، وهنا بحاجة الى دعم حكومي كبير.

أنواع الترويج الاستثماري وأدواته

الترويج العام
General Promotion

- العلاقات العامة والإعلانات
- المشاركة وتنظيم ورعاية المعارض الدولية المتخصصة
- فتح قنوات الاتصال مع كافة الجهات الممثلة للقطاع الخاص في الدول المستهدفة.
- الحملات الترويجة باستخدام الانترنت والقنوات الفضائية ، ووسائل الاتصال الحديثة (فيسبوك، تويتر، ..).

بناء انطباع عام

الترويج المستهدف
(Targeted Promotion)

- ترويج فرص استثمارية محددة في قطاعات محددة على المستثمرين والشركات المحتملين.
- يتضمن دراسة اتجاهات الشركات والمستثمرين الافراد.
- تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة مع توفر دراسات الجدوى وغيرها (خارطة استثمارية).
- زيارات الوفود الاقتصادية والتجارية

توليد استثمار

الاعلانات

المزايا

- تقول ما تشاء، في أي زمان ومكان
- الوصول إلى عدد كبير من المستهدفين
- قوية الحجة خاصة في التصدي للنظرة السلبية.

المساوئ

- تفتقر في الغالب إلى المصداقية
- تشكل عبئا ماليا كبيرا.
- غير فاعلة إذا لم تكن كافية لإحداث الوعي
- صعوبة ملاحظتها في خضم الاعلانات والدعايات الأخرى.

المعيقات

- بعد وضع الإعلان قد تستقبل مكالمات من بائعي الاعلانات أكثر من التي تتعلق بالاستثمار.
- هدر للمال.
- تتشابه العديد من إعلانات تشجيع الاستثمار للدول مما يقلل من أثر الدعاية.

التركيز على وسائل الإعلام والاتصال الأكثر انتشارا بين الفئات المستهدفة.

العلاقات العامة . . . توثيق الصلة مع وسائل الإعلام

المزايا

- مصداقية عالية.
- قليل التكلفة.
- بالاعتماد على الاعلام والمقابلات الصحفية يمكن أن يكون لها تأثير كبير.
- يهتم الاعلام بتغطية القرارات الاستثمارية والاقتصادية.
- تعزيز الانطباع العام، وإزالة الانطباعات السلبية المسبقة.

المساوئ

- عدم التحكم بدقة ومحتوى الخبر الذي يصبغه الصحفي.
- قد يؤدي الخطأ في التصريحات الإعلامية إلى تغذية وتعزيز الانطباع السلبي.
- بعض الصحف ووسائل الاعلام قد تتحامل على دولة ما بسبب تجربة سلبية سابقة.

المعيقات

- الحاجة دائما الى أخبار قيمة ومتجددة وذات مصداقية ، وغير ذلك قد تنعكس جهود الترويج سلبيا .

إن مقالا ايجابيا ومجانيا عن الدولة في المكان والزمان المناسبين يمكن الاستفادة منه أكثر من عدد كبير من الاعلانات والدعايات ذات الكلفة العالية.

المشاركة في المعارض

المزايا

- تسهيل عملية تحليل المنافسين
- تقدم فرصة للشركات المحلية الباحثة عن شركاء أجانب.
- تولد فرص ومبادرات للأعمال.
- تعزز المعرفة بالمستثمر والسوق

المساوئ

- عدم تواجد أصحاب القرار في منصات العرض، كما لايأتي اصحاب القرار من الشركات المستهدفة إلى المعارض بل يأتي موظفون لا يملكون القرار.
- بذل وقت وجهد كبير في التخطيط وحضور المناسبات.

المعيقات

- لا يمكن عرض المشاريع بالتفاصيل ولذلك تكون فائدة المعارض منحصرة بشكل اكبر في بناء الانطباع أكثر منه توليد فرص استثمارية.

لا يجب انتظار قدوم المستثمرين ، بل الاستفادة من هذه الفعاليات بعقد لقاءات ثنائية مع الشركات والمستثمرين الأفراد في القطاعات المستهدفة.

تنظيم الزيارات للوفود الاستثمارية من القطاعين العام والخاص

المزايا

- تركز على قطاعات محددة في عملية ترويج وتوليد الاستثمار.
- حضور اصحاب القرار على الأغلب.
- تسهيل تلبية حاجات المستثمرين المحتملين.

المساوئ

- تفتقد المهمات العامة العامة التركيز مما يؤدي الى اضمحلال أثرها الترويجي.
- لا تعول بعض الشركات والمستثمرين المهتمين بالاستثمار على هذه المهمات كعامل مهم فيا لتأثير على قرارها الاستثماري.

المعيقات

- غالبا ما تكون الشركات المشاركة في هذه الوفود ليها توقعات عالية ، وقد يؤدي عدم تحقيق الشركات للأهداف المتوقعة من هذه الزيارات الى التأثير سلبا على جهود ترويج الاستثمار.

الاستغلال الأمثل لهذه الزيارات . . . والتأكد من أن كافة الفرص الاستثمارية متاحة لدى الجهات المستقبلة للوفود الاستثمارية، وان لديها القدرة على الإجابة على كافة الاستفسارات من الوفود.

تنظيم الندوات المتخصصة بالفرص الاستثمارية.

المزايا

- تركز على قطاعات محددة في عملية ترويج وتوليد الاستثمار.
- تخلق فرص ملائمة لإرساء اتصال شخصي مع شركات ومستثمرين محتملين.

المساوئ

- قد لا يحضر اصحاب القرار هذه الندوات.
- لا تعول بعض الشركات والمستثمرين المهتمين بالاستثمار على هذه المهمات كعامل مهم فيا لتأثير على قرارها الاستثماري.

المعيقات

- تتطلب الندوات الناجحة تخطيطا مسبقا وبعناية كبيرة.
- الندوات التي تفشل في التنظيم قد تسبب هدم كافة الجهود المبذولة في عمليات الترويج.

التخطيط المسبق لهذه الندوات قبل مدة زمنية 6 اشهر على الأقل. . . بذل المزيد من الاهتمام في التغطية الإعلامية . . . . دعوة اصحاب قرار من الحكومة وممثلو القطاع الخاص لضمان حضور اصحاب القرار من الشركات الاستثمارية وكبار المستثمرين

الزيارات المباشرة للشركات والمستثمرين المحتملين

المزايا

- تضمن لقاء اصحاب القرار في الشركات مباشرة.
- عرض الفرص الاستثمارية المتاحة ، بطريقة تخصص وقت كاف لها من قبل الشركة.
- سرعة اتخاذ القرار الاستثماري في حال اقتنعت الشركة بالمعروض.

المساوئ

- غالبا ما تكون الشركات لديها توقعات عالية ، وقد يؤدي عدم تحقيق الشركات للأهداف المتوقعة من هذه الزيارات الى عكس صورة سلبية.

المعيقات

- تتطلب هذه الزيارات ان يكون الشخص الممثل عن الدولة يمتلك المعلومات والصلاحيات اللازمة والكافية .. كونها ستؤثر في القرار الاستثماري للشركة.

لا تعقد أي اجتماع أو زيارة مع شركة أو مستثمر محتمل ، إذا لم يكن لديك الإجابات الكافية والصلاحيات اللازمة.

مثال تطبيقي: تحليل سوق الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

استثمارات القطاع العام

- يتم الاستثمار من خلال الصناديق السيادية للدولة، وهي صناديق مملوكة من قبل الحكومة تتكون من أصول مثل الأراضي، والأسهم والسندات أو أجهزة استثمارية أخرى. وتدير هذه الصناديق فوائض الدولة من أجل الاستثمار للأجيال القادمة، ومن الأمثلة عليها في الخليج:
  1. الهيئة العامة للاستثمار الكويتية.
  2. جهاز قطر للاستثمار.
  3. جهاز أبو ظبي للاستثمار.
  4. مؤسسة الخليج للاستثمار (مقرها الكويت).
- تعتبر هذه الصناديق الأكبر في العالم.

استثمارات القطاع الخاص

- تمتاز الشركات الاستثمارية في الخليج بأن معظمها شركات عائلية ولكنها ضخمه.
- تتكون هذه الشركات مما يلي:
- شركات مساهمة عامة مدرجة في السوق المالي.
- شركات عائلية كبرى.
- بنوك
- شركات غير مدرجة
- شركات استثمار (توظف أموال الغير في استثمارات).

مثال: الهيئة العامة للاستثمار الكويتية

- هي هيئة حكومية كويتية مستقلة مسئولة عن إدارة صندوقي الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة نيابة عن دولة الكويت.
- ويشمل نشاطها الاستثماري السوق الكويتي المحلّي و الأسواق العربيّة و الدوليّة من خلال مكتبها الرّئيسيّ في دولة الكويت و مكتب الاستثمار الكويتي في لندن ومكتب الاستثمار في الصين.
- تساهم الهيئة العامة للاستثمار تنفيذا لسياسة الدولة الكويتية مساهمة فعالة في دعم مشاريع التنمية في بلدان العالم الثالث، وعلى رأسها المشاريع الحيوية التي تساهم في تطوير البنية الاقتصادية في هذه البلدان. هذه المشاريع عادة ما يتم تطبيقها بالتنسيق مع الخطط التنموية المقترحة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة بالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية بين دولة الكويت والدول المستقطبة للمشاريع.

أهم القطاعات التي يستثمر فيها المستثمر الخليجي

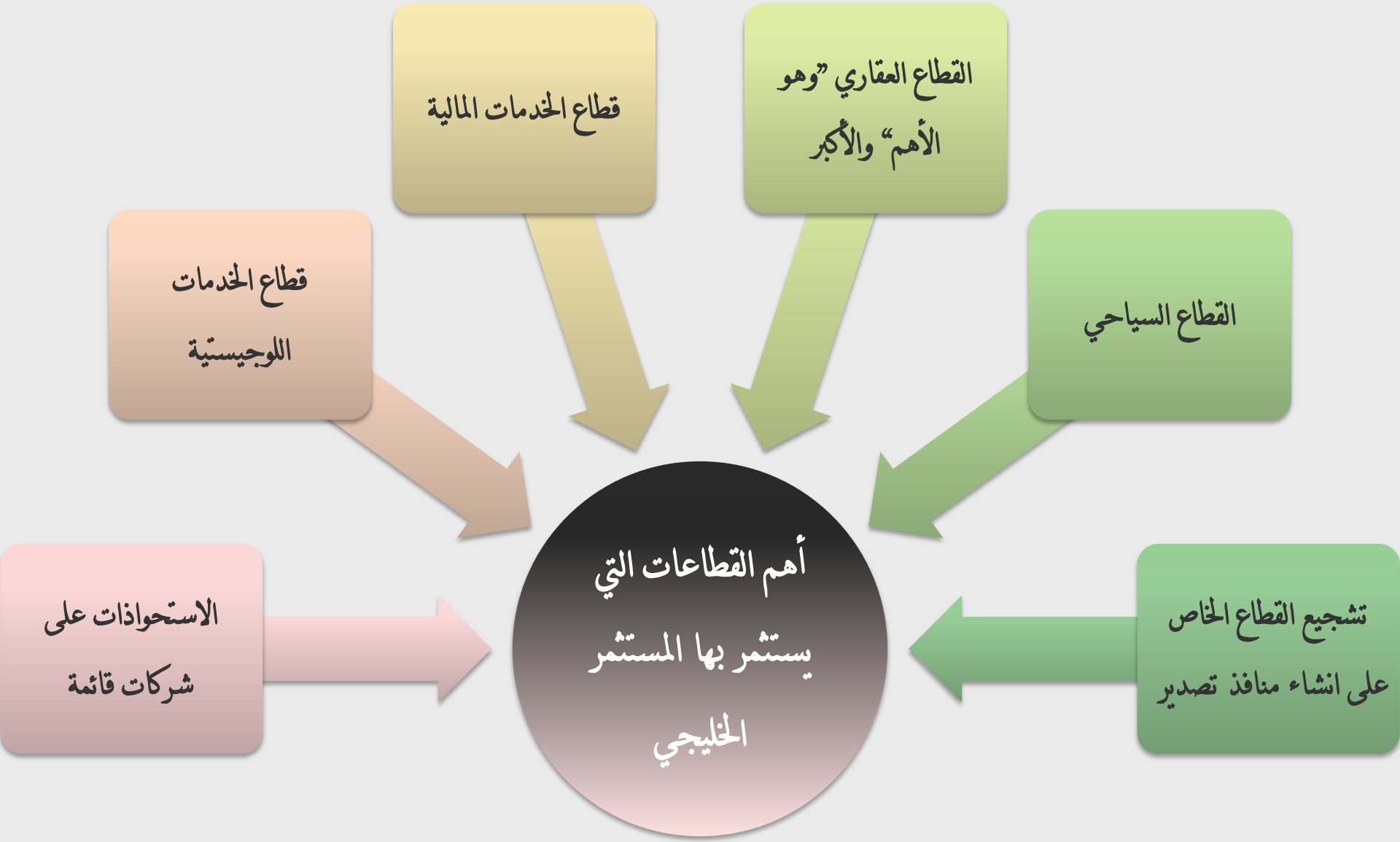

ملخص آلية عملية ترويج الاستثمار

العملية الرئيسية رقم (1): دراسة سوق الاستثمار في البلد المستضيف
تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي
تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية
تأسيس قاعدة بيانات وطرق الاتصال لقطاع الأعمال والاستثمار
دراسة اتجاهات الشركات المستهدفة فيما يتعلق بالاستثمار.
زيارة الشركات المستهدفة للتعارف.

العملية الرئيسية رقم (2) التفاعل مع قطاع الأعمال والاستثمار، وعرض فرص الاستثمار المتاحة
زيارات لأهم الشركات لعرض الفرص.
تعميم العطاءات الحكومية الاستثمارية.
تنظيم منتديات لفرص الاستثمار بمشاركة جهات الاستثمار المعنية.
ترتيب لقاءات ثنائية للمسؤولين في القطاعين العام والخاص.
تعميم الفرص الاستثمارية الواردة من القطاع الخاص، حسب الأصول.
الحملات الإعلامية في وسائل الاعلام.

العملية الرئيسية رقم (3): التفاعل مع الجهات الاستثمارية التي قررت الاستثمار في الدولة، أو التي لديها استثمارات قائمة فيها
المتابعة مع الشركات التي ترغب بتسجيل شركة لها .
المتابعة مع الشركات التي تحتاج ترخيص واخذ الموافقات لمشاريعها .
المتابعة مع الشركات التي لديها استثمار قائم، ولديها بعض المشاكل والمعيقات.
المتابعة مع الشركات التي تحتاج إلى شريك استراتيجي من القطاع الخاص.

معايير قياس أداء عملية ترويج الاستثمار